

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٩

بإنشاء مصلحة أمن الموانئ بوزارة الداخلية ونقل تبعية إدارة وأقسام حرس الجمارك إليها

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن تنظيم وزارة الحربية ؛

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك ؛

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ؛

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون هيئة الشرطة ؛

وعلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦٤ بشأن تنظيم واختصاصات وسلطات القوات المسلحة ؛

وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٨ في شأن القيادة والسيطرة على شؤون الدفاع عن الدولة وعلى القوات المسلحة ؛

وعلى المرسوم الصادر في ٧ يولييه سنة ١٩٤٧ بضم قوة حرس الجمارك إلى مصلحة خفر السواحل ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩٣ لسنة ١٩٦٦ في شأن اختصاصات ومسئوليات الهيئة العامة لبناء الاسكندرية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٤٠ لسنة ١٩٦٨ بربط الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ١٩٦٨/١٩٦٩ ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - تنشأ بوزارة الداخلية مصلحة يطلق عليها اسم " مصلحة أمن الموانئ " تقوم بأعباء الأمن والحراسة في الموانئ البحرية والنهرية والجوية والبرية ، وتنقل إليها اختصاصات مصلحة السواحل والمضاد وحرس الجمارك فيما يتعلق بأعمال حرس الجمارك .

وتحدد اختصاصات " مصلحة أمن الموانئ " ونظم العمل بها بقرار من وزير الداخلية

ويكون تعيين رائد اتحاد الكلية أو المعهد العالي ورواد لجانته بقرار من المميد بموافقة وكيل وزارة التعليم العالي المختص ، ويكون وكيل وزارة التعليم العالي المختص رائدا لاتحاد الكليات والمعاهد العاليه ، ويتولى تعيين رواد اللجان على مستوى هذا الاتحاد .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ، ويلغى كل نص يخالف أحكامه ما

صدر برئاسة الجمهورية في أول ذي القعدة سنة ١٣٨٨ (١٩ يناير سنة ١٩٦٩)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٩

بتعديل بعض أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٦

لسنة ١٩٦٣ بإعادة تقدير إيجار بعض الأراضي الزراعية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ الخاص بتقدير إيجار الأراضي الزراعية لاتخاذها أساسا لتعديل ضرائب الأطنان ؛

وعلى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأطنان ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٦٣ بإعادة تقدير إيجار بعض الأراضي الزراعية ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه النص الآتي :

" مادة ٢ - تسرى الضريبة المعدلة اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٣ . "

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في أول ذي القعدة سنة ١٣٨٨ (١٩ يناير سنة ١٩٦٩)

جمال عبد الناصر